



الشمالي مصطفي يتسلم درعا تذكارية من توقيع الجراح



الشمالي مصطفي يتسلم درعا تذكارية من توقيع الجراح



الوزير مصطفى الشمالي يتوسط مرزوق الخرافي وتوفيق الجراح في مقدمة الحضور بالمؤتمر

لدى افتتاحه مؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية التحتية في دورته الـ 11

الشمالي: 5,4 مليارات دينار تم رصدها لتنفيذ التنمية في 2013-2014

منح جائزة الريادة التنموية على المستوى العربي لمجموعة الخرافي

الوزير مصطفى الشمالي يسلم مرزوق الخرافي جائزة الريادة التنموية لمجموعة الخرافي

قدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي جائزة الريادة التنموية على المستوى العربي لمجموعة الخرافي والتي تسلمها مرزوق الخرافي والمنوحة من قبل اتحاد العاربيين واللجنة العليا المنظمة للمؤتمر الـ 11 لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية 2013 وذلك لدور

مجموعة الخرافي الرائد في المشاريع التنموية في الكويت والدول العربية والتي وفرت آلاف الوظائف وساهمت في إحداث تنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية بجميع الدول العربية. وجاء في بيان منح الجائزة: أن مجموعة الخرافي لها سجل تاريخي حافل في إنجاز العديد من المشاريع التنموية.



الجلسة الأولى للمؤتمر بحضور عادل الرومي وعبد اللطيف عبدالرزاق وعبد الوهاب الهارون ومبارك الدولية وحسين الحريتي



... وفي جناح «الأنباء» بالعرض المصاحب

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي أمس إن الوزارة قامت مؤخرا بتشكيل 6 فرق عمل لمراجعة ومطابقة مشاريع خطة التنمية السنوية الرابعة (2013/2014) مع المشاريع المدرجة بميزانيات الجهات الحكومية.

وأضاف الشمالي في كلمته الافتتاحية لمؤتمر «دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية التحتية 2013» والذي ينظمه اتحاد العاربيين أن الاعتماد المالي المرصود لتنفيذ خطة التنمية السنوية لعام 2013/2014 بلغ أكثر من 5,4 مليارات دينار «ويشمل ذلك كافة مشروعات ومهام الخطة بما فيها الشق الإنشائي للبنية التحتية».

وأشار إلى أن العمل جار لتحسين الوضع التنظيمي للاستثمارات المالية وتهيئة البيئة الإدارية والتنظيمية والقانونية للقطاع الخاص وتطوير البنية التحتية بما في ذلك زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ورفع إنتاج محطات تطهير المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة.

وأكد الوزير الشمالي أن العمل ممتد لتحسين شبكات النقل البري والبحري والجوي مع اعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ العديد من مشاريع الطاقة والنقل والصحة والتعليم.

ولفت إلى أن خطة التنمية في الكويت هي خطة طويلة تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي جذاب للاستثمار بما تتضمنه من مشروعات كبيرة متعددة تحرك الاقتصاد وتدعمه وتتبع المجال للقطاع الخاص للقيادة وسط روح المنافسة وتكافؤ الفرص وزيادة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم.

وشدد الشمالي على ضرورة توفير سياسة تمويل واضحة للمشاريع التنموية التي تتطلب تمويلًا من البنوك الكويتية «مؤكدًا على ثقته في قدرة القطاع المصرفي المحلي على توفير الموارد اللازمة بما يتوافق لدية من قدرات فنية وتعملية وكوادر مهنية وخبرات متراكمة».

وأكد أن الحكومة تبنت بالفعل سياسات متنوعة لدعم وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية من خلال إنشاء الجهاز الفني لمشاريع الـ «بي.اوت.تي» ومشاريع المشاركة

الاستجاب ما أدى إلى إرهاب الوزير فتم سحب المشروع ودخلنا في مشكلات عدة وأكد وزير العدل السابق والعضو السابق في مجلس الأمة حسين الحريتي على ضرورة وجود وسائل توعية لإبراز دور القطاع الخاص وأهمية تفعيله في أنجان مشاريع التنمية. وأكد أن الكويت لا يوجد بها نظام حزبي ولكن الحكومة داخل مجلس الأمة تتعامل مع خمسين حزبًا وهو الأمر الذي جعل الحكومة تحت ضغط مستمر. وذلك لأنه في الاستجابات لا تضمن توجهات النواب، وبالتالي لا بد من الاستقرار السياسي لتنفيذ خطة التنمية والاقتباس من التجارب الناجحة.

وقال الحريتي: «انه لا بد من اصلاح ذاتي لأن هناك مشاريع قوانين صدرت بمراسيم ضرورية، إلا أن مشكلتها في عدم وجود إدارة مركزية لإدارة هذه المشاريع وهذا الجهاز المستقل يحتاج إلى قوانين تساعده، على تنفيذ الخطط في توقيت محدد وذلك كيدول للإدارات التنفيذية الحكومية التي يرى البعض أنها ليست على مستوى التطوير مما يؤدي إلى تضارب وتداخل بالعمل بين الجهات بعضها ببعض».

ورشة عمل

تخللت أنشطة المؤتمر تنظيم ورشة عمل بعنوان ضمان فعالية التنفيذ للمشاريع والخطط والاستراتيجيات قديما ودوليا حديثا أكد من خلال هذه الورشة انه من أهم الخطوات التي يهملها واضعو الاستراتيجية بضرورة إيضاح هذه المشاريع وآلية تنفيذها. وأضاف انه فيما يتعلق بالقوانين فان غالبية أعضاء مجلس الأمة ليست لديهم الخبرات بل يسعون إلى الاستقادة من خبرات جمعيات النفع العام مثل جمعية المهندسين واتحاد العاربيين، وهذه الجهات لا بد ان يكون لها دور في اقرار القوانين ويكون لهم دور في مطبخ صنع القرار.

وأشار الحريتي إلى ان القوانين جميعها تحتاج إلى تغيير وفقا للمتغيرات فقانون الشخصية بالسراي الفني، وبالتالي نجد المشروع لا يواكب التطور العالمي، بالإضافة إلى عدم المواكبة بين الحسابات واشترطات الائتمانية وبين أسلوب طرح المشروعات وهو ما ينتج عنه ان المشاريع الضخمة تحتاج إلى بعد عالمي في التنفيذ لأنها عملية معقدة، وأعطى مثلا بمشروع عقد الزور والذي يصل

أفكار جديدة أو مبادرات من قبل القطاع الخاص حيث أن البلاد عانت منذ فترة طويلة بسبب الأداء الضعيف للحكومات السابقة وذلك بسبب الأداء الضعيف لمجلس الأمة خاصة فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي. وتمنى في ختام كلمته أن يتم تشكيل فرق عمل بين القطاع الخاص والعام والاستعانة بأصحاب الاختصاص للعمل على تقديم مقترح لتنظيم قانون الـ «بي.اوت.تي» بشكل يحقق التوازن بين حماية أملاك الدولة وتشجيع الاستثمار في إطار الاستراتيجية العامة للدولة.

الجلسة الأولى

وقد ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية دورته الـ 11 رئيس مجلس إدارة شركة «البلاد» عبد اللطيف عبدالرزاق وتحوورت الجلسة حول المشاكل الأساسية التي تواجه تنفيذ مشروعات التنمية، حيث قال ان الخطة التنموية بدأت نفعيها بالكويت منذ سنة 1986 بصدور القانون رقم 60 والذي يلزم الحكومة بتقديم خطط قصيرة وبعيدة المدى إلا أن الحكومات المتعاقبة حاولت الابتعاد عن هذا القانون لأنه أعطى مجلس الأمة الرقابة على تنفيذ هذه الخطط.

واستهل وزير التنمية والتخطيط السابق عبد الوهاب الهارون الجلسة مؤكدا على ان السبب الرئيسي في تاخر المشاريع التنموية يرجع إلى ضعف الأجهزة التنفيذية في تنظيم الميزانية والإنفاق الرأسمالي في الوزارات وان الوزراء هم بمخاية الضحية لأجهزتها التنفيذية، ومشيرا إلى انه بمناسبة تنفيذ خطط المشاريع التنموية على مر السنين الماضيتين نجد انه لم يتم تنفيذ إلا 60% منها في العام الأول وفي العام الثاني انخفضت نسبة التنفيذ إلى 56% وذلك بسبب غياب دور الجهاز التنفيذي وعدم مواكبة الخطط الموضوعة.

وعلى صعيد متصل أوضح الهارون ان المحاكاة السياسية لم تحقق التنمية وذلك لأن الأجهزة التنموية والإدارة الوسطى فشلت في تطبيق خطة التنمية، مما أدى إلى عشوائية في التطبيق ولهذا تتم ملاحظة ان الأجهزة التنفيذية تبحث عن مبررات بتقصيرها في العمل وذلك لغياب الحوافز التي تدفع للانجاز.

قال عضو مجلس الأمة الأسبق مبارك الدولية

الجراح: القطاع الخاص المحلي حريص على المساهمة في تنفيذ خطط التنمية بما يصب في النهاية في تحقيق نمو اقتصادي مستديم

(بي بي بي) لإفساح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص في عمليات الإدارة وتوليد الدخل مع اقتصار دور الدولة على مهام التنظيم والرقابة والمتابعة وسائر المهام السيادية المعروفة.

من جانبه، قال رئيس اتحاد العاربيين المنظم للمؤتمر توفيق الجراح ان هذه الفعالية تهدف في المقام الأول إيصال رسالة واحدة وهي ان القطاع الخاص المحلي حريص على المساهمة في تنفيذ خطط التنمية بما يصب في النهاية في تحقيق نمو اقتصادي مستديم وتوفير المزيد من فرص العمل للكويتيين.

الرومي: دخول الشركات العالمية في المشاريع التنموية الضخمة معقد ويحتاج إلى تشريعات خاصة

توجيهات صاحب السمو الأمير إلى الدافع الرئيسي والأقوى لكي تضع من خلالها الكويت بصمتها على خارطة النمو الاقتصادي أسوة بباقي المنطقة ولعل أهم الخطوات التي يجب على الحكومة عملها في المرحلة الحالية هي زيادة معدلات الإنفاق الرأسمالي.

وأشار إلى ضرورة تحرير المزيد من الأراضي وإيجاد الحلول العاجلة لبعض الشركات المحلية التي تعاني حتى الآن من تبعات الأزمة المالية العالمية والتي كانت في السابق شركات

الشمالي يشيد بجهود «بوبيان» في خدمة الاقتصاد المحلي



الشمالي في جناح بنك بوبيان

أشاد وزير المالية مصطفى الشمالي بالجهود التي يبذلها بنك بوبيان في خدمة الاقتصاد المحلي ودوره في خدمة العملاء باعتباره أحد البنوك الإسلامية التي أثبتت وجودها في السنوات الأخيرة وتقديمه مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تلبي متطلبات مختلف الشرائح.

جاء ذلك خلال زيارة الشمالي لجناح البنك في المعرض المقام على هامش مؤتمر دور القطاع